

# التفريق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة (رؤية جديدة)

د. عبد الكريم مصطفي أحمد البهلة\*

تتناول كتب النحو والصرف القديمة والحديثة موضوع اسم الفاعل وصيغ مبالغته، وموضوع الصفة المشبهة بالدراسة المستفيضة. وعلى الرغم من ذلك يجد الدارس صعوبة في التفريق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة، ولا سيما حين يذكر الصرفيون أمثلة للصفة المشبهة خارجة عن الصيغ الصرفية المشهورة التي يذكرونها لها، وتكون هذه الأمثلة على صيغ اسم الفاعل مثل (طاهر، منطلق).

وتكون الصعوبة أكبر عند التفريق بين الصفة المشبهة، وبين صيغ المبالغة، ولاسيما في الصيغ المشتركة بينهما مثل: (فعل، فعيل، فعول، فعلان). وربما تأتت هذه الصعوبة من تركيز النحويين والصرفيين القدماء في التفريق بين هذه المشتقات على أساس الحدوث والتجدد التي يتصف بها اسم الفاعل، والثبوت والاستمرار التي تتصف بها الصفة المشبهة - كما يقولون - .

\* نائب عميد كلية الآداب لشئون الطلاب - جامعة نمار .

ولم يوفق النحويون المحدثون في تسهيل هذه الصعوبة ، على الرغم مما أضافوه من استدراقات وتخريجات وتوضيحات لأقوال النحويين القدماء . فما زالت كتب النحو والصرف الحديثة مليئة بالصيغ المشتركة ، والأمثلة المتشابهة بين هذه المشتقات من دون تفريق واضح بينهما .

وسأقوم في هذا البحث - مستمداً العون والتوفيق من الحكيم العليم - بمناقشة ما قاله النحويون القدماء والمحدثون في هذه المشتقات ، محاولاً الخروج بعد هذه المناقشة برؤية جديدة تسهل على الدارس التفريق بين هذه المشتقات ، وتخلصه كتب النحو من الاضطراب والتداخل لحاصل فيها في الصيغ والأمثلة ، ومن التعليقات والتخريجات غير المقنعة التي أولى بها المحدثون.

### تعريفات النحويين لهذه المشتقات

يعرف النحويون - قدماء ومحدثين - اسم الفاعل بأنه اسم مشتق من الفعل المبني للمعلوم للدلالة على الحدث ومن قام به<sup>(1)</sup> ويصاغ من الثلاثي على وزن (فاعل) ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره<sup>(2)</sup> . وهناك من ذكر أن اسم الفاعل يأتي من الثلاثي المزيد على وزن (مُفْعَل) من (أفْعَلُ يَفْعَلُ) نحو : اخضر يخضر فهو مُخْضِرٌّ ، واصفِرَّ يصفِرُّ فهو مُصْفِرٌّ<sup>(3)</sup> . ويعرفون صيغ المبالغة بأنها : صيغ تحوّل عن أسماء الفاعلين ؛ للدلالة على الكثرة والمبالغة في معنى الفعل ، مما لا تفيده صيغة اسم الفاعل<sup>(4)</sup> . ويعرفون الصفة المشبهة بأنها : أحد المشتقات التي تصاغ للدلالة على الحدث ومن قام به ، أو اتصف به على معنى الدوام والثبوت<sup>(5)</sup> . ويذكرون أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم الدال على الزمن الحاضر الدائم ، فلا تصاغ من الفعل المتعدي بنفسه أو بغيره ، ويذكرون أنها تصاغ من الفعل الثلاثي وغيره ، فإن صيغت من الثلاثي فقد تكون موازنة للفعل المضارع ، نحو : طاهر القلب ، وهو قليل ، أو غير موازنة له وهو كثير ، نحو : جميل الظاهر . وتصاغ من غير الثلاثي بشرط إضافتها إلى فاعلها ، وموازنتها للفعل المضارع ، نحو : منطلق اللسان<sup>(6)</sup> .

فعند انعام في ثلاثة التعريفات السابقة نرى أن كلاً من اسم الفاعل والصفة المشبهة يدلان على الحدث ( أي معنى الفعل ) ومن قام به أو اتصف به ، من دون زيادة ولا نقصان . وصيغ المبالغة كذلك ، تدل على الحدث ومن قام به أو اتصف به ، غير أنه يدل زيادة على ذلك على الكثرة والمبالغة في معنى الفعل .

ونرى أيضاً من خلال التعريفات أنهم لم يقصروا اشتقاق اسم الفاعل على الفعل المتعدي ، سواء أكان تعديه بنفسه أم بحرف الجر . في حين نراهم يقصرون اشتقاق الصفة المشبهة على الفعل اللازم فقط ، وهذا القصر لا يؤدي بالضرورة إلى إيجاد الفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة ، مادام اشتقاق اسم الفاعل مطلقاً غير مقيد بالفعل المتعدي بنفسه ، أو بحرف الجر ، أو بغير ذلك ، وعلى ذلك تكون الأمثلة التي ذكرها الصرفيون للصفة المشبهة ، مثل : ( طاهر ، قاطع ، معتدل ، منطلق ) صالحة لتكون أسماء فاعلين ، ونراهم أيضاً يذكرن صيغة أخرى لاسم الفاعل هي صيغة ( مُفْعَلٌ )<sup>(7)</sup> . وهي لا تأتي إلا من فعل لازم .

ويلاحظ أن الصرفيين قد جعلوا المعيار الفاصل بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل هي الدلالة على التجدد والحدوث ، أو على الثبوت والاستمرار ، إذ يذكرن أن اسم الفاعل يدل على الحدوث والتجدد ، في حين أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والاستمرار<sup>(8)</sup> . ثم نرى ما ينقض ذلك في أقوالهم عندما يمثلون لذلك ، ولا سيما عند تمثيلهم للصفة المشبهة ، إذ يمثلون لها حين تأتي على صيغة ( فَعْل ) ب ( فَرِحَ ، تَعَبَ ، طَرِبَ ، مَرَضَ ، سَقِمَ ) ، وحين تأتي على صيغة ( فعلان ) ب ( غَضِبَانِ ، عَطْشَانِ ، سَكْرَانِ ، رِيَّانِ ، غَرَثَانِ )<sup>(9)</sup> ؛ لأن هذه الصفات لا يمكن أن تكون ثابتة مستمرة في المتصفين بها ، فلا ثبوت للفرح ، ولا للطرب ، ولا للجوع ، ولا للغضب ، ولا للعطش في إنسان مهما كان .

وقد تنبه لذلك بعض الصرفيين ، إذ ذكر أن الصفة المشبهة لها ثلاث حالات باعتبار نسبتها لموصوفها ، فمنها ما يحصل ويسرع زواله ، كالفرح والطرب ، ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت ، وهو ما كان دالاً على الألوان ، والعيوب ،

والحلي ، كالحمرة ، والحمق والعمى ، ومنها ما تحصل وتزول ، ولكنها بطيئة الزوال ، كالري ، والعطش ، والجوع ، والشبع<sup>(10)</sup> . وعلى الرغم من ذلك نرى بعض المحدثين يؤكد ذلك التناقض إذ قال : (( على أن الصرفيين يقولون إن الصفة المشبهة تفترق عن اسم الفاعل في أنها تدل على صفة ثابتة ، واشهر أوزان الصفة المشبهة هي : .... فَعِلَ الذي مؤنثه فعله ، وذلك إذا كان الفعل يدل على فرح أو حزن أو غير ذلك من الأمور التي تعرض ، وتزول ، وتتجدد ، مثل : فَرِحَ فَرِحٌ وفرحة ... ))<sup>(11)</sup> ولا يذكر أي تعقيب على ذلك . ومن المحدثين من قام بفلسفة الموضوع ، ولكنه لم يخرج عمّا قاله القدماء بل ربما زاده إبهاما ، إذ قال : ( زمن الصفة المشبهة هو الزمن الحاضر الدائم ، أي الثابت في الأزمنة الثلاثة لخصوص الحال ، ودلالة الصفة المشبهة على الدوام والثبوت دلالة عقلية لا وضعية ؛ لأنه لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلاً ، لأن الأصل في كل ثابت دوامة كما يرى ابن هشام )<sup>(12)</sup> . ونراه حين يفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة يأتي بجملتين هما : محمدٌ جالس ، ومحمدٌ مرح ويرى أن الجلوس صفة حادثة قد تنقطع ، في حين أن المرح صفة ثابتة فيه ))<sup>(13)</sup> . على الرغم من أن المرح من الصفات غير الدائمة في الإنسان ، إذ قد يكون زمن جلوس محمد أطول من زمن مرحه .

أما الدكتور فاضل السامرائي فقد بذل جهداً كبيراً في سبيل التفريق بين هذين المشتقين ، وعلى الرغم من ذلك فهو لم يخرج عمّا قاله سابقوه ، فهو يوافق صاحب كتاب شذا العرف في فن الصرف في تقسيم الصفة المشبهة على ثلاثة أقسام ، الأول : ما يفيد الثبوت والاستمرار ، نحو : أبكم وأفطس ، وأسمر ، وأعور ، وقصير ، ودميم . الثاني : ما يدل على وجه قريب من الثبوت ، نحو : نحيف ، وسمين ، وكريم . الثالث : ما يدل على الحدوث والتجدد ، مثل : ظمآن ، وغضبان ، وريان . ثم يفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة التي لا تدل على الثبوت بقوله : ( إن الصفة المشبهة لا تطلق إلا إذا اتصف بها صاحبها ، فأنت لا تقول : هو

ظمان غداً ، أو أمس ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصح فيه ذلك ، تقول : هو ظامئ غداً أو أمس<sup>(14)</sup> . وهذا التفريق قد لا يسهل من صعوبة التفريق بين هذين المشتقين ، ولاسيما إذا لم تكن هناك قرينة تحدد زمن ذلك الوصف ؛ لأنه لا يمكن الاعتماد على الصيغة فحسب؛ لأن الصفة المشبهة قد تأتي على صيغة اسم الفاعل، نحو : طاهر القلب ، ومنطلق اللسان . ونراه يرد على قول صاحب المثل السائر : (( فرح زيد فهو فرح ، وهو الأحسن ، ولا يحسن أن يقال : فرح . ولا فرحان، وإن كان جائزاً ، لكن فرحان أحسن من فرح ))<sup>(15)</sup> بقوله : إنه لا يرى وجهاً لذلك وأرى أن صاحب المثل السائر على صواب ، إذ لم يستحسن صيغة (خارج) على الرغم من أنها صحيحة من جهة الاشتقاق قد يظن أنها جاءت على غير القياس من الفعل (أفرح) الدال على المثقل بالدين ، ولا سيما حين نرى أصحاب المعجمات يذكرون أن الإفراج : الإثقال ؛ ولذلك عده أبو الطيب اللغوي من الأضداد إذ قال " ومن الأضداد المفرح . قال قطرب : المفرح المسرور ، والمفرح المثل بالدين ، يقال أفرحه الدين أي أثقله " <sup>(16)</sup> ، فجاءت على غير القياس كما قالوا : أيفع فهو يافع ، وأمحل فهو ماحل<sup>(17)</sup> هذا فضلاً عن أننا لم نسمع في الآثار الأدبية العربية مثل هذه الاشتقاقات ( كارم ، شاعت ، لابق ، مارض ، ذالق ، شارف ، عافف ) . ولم يذكر سيبويه شيئاً من ذلك ، على الرغم من أنه كان حريصاً في نقل كل ما سمعه من العرب ، حتى ما خالف قواعده النحوية من أمثال ذلك ، نحو قوله : " ونقّة ينقّه نقهاً وهو نقّه ... وسمعناهم يقولون " ناقة " كما قالوا عالم . وقالوا : لبق يلبق لباقة وهو لبقٌ ، لأن ذا علم وعقل ونفاذ فهو بمنزلة الفهم " <sup>(18)</sup> .

ولذلك لا أرى الدكتور القدير فاضل السامرائي قد حالفه الصواب في موافقته لقول الرضي : " ولهذا أطرده تحويل الصفة المشتبهة إلى فاعل كحاسن ، وضائق ، عند قصد النص على الحدوث " <sup>(19)</sup> . وذلك لأن الاستعمال القرآني يدحض ذلك ، كقوله تعالى : " ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا قال بئسما خلفتموني من بعدي " <sup>(20)</sup> وقوله تعالى : " فسيعلمون غداً من الكذاب الأشر " . <sup>(21)</sup>

وقوله تعالى : " إنك ميتٌ وإنهم ميتون " (22). وقوله تعالى : " ثم إنكم بعد ذلك لميتون " (23) . وغير ذلك . فلم يعدل القرآن الكريم عن استعمال الصفة المشبهة إلى استعمال اسم الفاعل ، في الآيات السابقة على الرغم أن السياق فيها يدل على الحدوث في الماضي في الآية الأولى ، وفي المستقبل في الآيات الأخر .

### الصفة المشبهة وصيغ مبالغة اسم الفاعل :

إذا كان الصرفيون قد بذلوا جهوداً كبيرة في محاولة التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، فإنهم لم يتطرقوا إلى التفريق بين الصفة المشبهة وبين صيغ مبالغة اسم الفاعل ، وربما يرجع ذلك إلى تعريفهم صيغ المبالغة بأنها صيغ تحول عن أسماء الفاعلين ، للدلالة على الكثرة والمبالغة في معنى الفعل مما لا تفيده صيغة اسم الفاعل (24) . فعدوا صيغ المبالغة امتداداً لأسماء الفاعلين فاكتفوا بالتفريق بين الأصلين . على الرغم من أنهم يذكرون صيغاً صرفية مشتركة بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة ، نحو : ( فَعَل ، فَعِيل ، فَعُول ، فَعَلَان ) ليس هذا فحسب ، بل يذكرون الأمثلة نفسها في صيغ المبالغة ، وفي الصفة المشبهة ، نحو : ( حَذِر ، تَعَب ، قَلِق ، أَثِيم ، جَزِع ، سَيِّد ، عَطْشَان ) (25) وغير ذلك . مما يجعل صعوبة التفريق بين صيغ المبالغة وبين الصفة المشبهة تزيد عن صعوبة التفريق بينها وبين اسم الفاعل .

وإذا كان الصرفيون على حق في عدم التفريق بين صيغ المبالغة وبين الصفة المشبهة اعتماداً على التفريق بينها وبين اسم الفاعل ، كون صيغ المبالغة امتداداً لاسم الفاعل ، فإن عدم الدقة في اختيار الأمثلة هو ما زاد الأمر صعوبة ، فضلاً عن عدم التفريق الصحيح بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة ، إذ يعد أساس هذه الصعوبة . ولذلك ينبغي التركيز على إيجاد قاعدة مطردة وطريقة صحيحة لحل ذلك الإشكال .

### رؤية جديدة للتفريق بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل :

أرى أن ثمة طريقة أخرى يمكن بها التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة . هذه الطريقة تقوم على أساس نوع العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل ، وهذا يتوقف - طبعاً - على دلالة الفعل وصيغته . فالاسم قد يسند إليه الفعل على سبيل الفاعلية ، ولكنه ليس فاعلاً في الحقيقة ، بل يكون مفعولاً به في المعنى ؛ ولذلك نرى النحويين يعرفون الفاعل بأنه اسم مرفوع يدل على من قام بالفعل أو اتصف به <sup>(26)</sup> ، ويفرقون بين الفاعل الحقيقي والفاعل النحوي . فالفاعل النحوي ليس فاعلاً إلا من جهة الإسناد ، أما من جهة المعنى فهو مفعول به ، وذلك نحو : مات الرجل ، انكسر الزجاج ، انطلق السهم . أما الفاعل الحقيقي فهو الذي يقوم بالفعل على سبيل إحداث الحدث والقيام به ، فهو فاعل من جهة الإسناد ، وفاعل من جهة الحقيقة ، نحو : كسر زيد الزجاج أطلقت السهم ، قام زيد نعم لقد أكد النحويون على أن الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ، واسم الفاعل يصاغ من المتعدي واللازم ، وهذا - كما ذكر سابقاً - لا يتأتى عنه تفريق دقيق بين هذين المشتقين فالفعل ( قام ) على سبيل المثال لازم ويصاغ منه اسم فاعل ، والفعل ( مات ) لازم ولا يصاغ منه إلا صفة مشبهة .

ولذلك أرى أن تحديد علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل أكثر أهمية في التفريق بين هذين المشتقين من مجرد النظر إلى تعدي الفعل ولزومه ، الذي ركز عليه النحويون . على الرغم أن سيبويه قد أشار إلى أهمية تحديد علاقة الإسناد إذ قال : (( وقالوا سخطه سخطاً شبهوه بالغضب حين اتفق البناء ، وكان المعنى نحواً منه ، يدل ذلك ساخط وسخطته أنه مدخل في باب الأعمال التي ترى وتسمع ، وهو موقعه بغيره )) <sup>(27)</sup> . وقد وضع السيرافي ذلك بقوله : (( يعني بالأعمال التي ترى الأعمال المتعدية ، لأن فيها علاجاً من الذي يوقعه للذي به ، فتشاهد وترى فجعل (سخطه) مدخلاً في التعدي ، كأنه بمنزلة ما يرى ، وقولهم ( ساخط ) دليل على ذلك ، لأنهم لا يقولون ( غاضب ) ، ومعنى الغضب والسخط واحد ، فجعلوا

الغضب بمنزلة فعل تتغير به ذات الشيء ، والسخط فعل عولج إيقاعه بغير فاعله )) (28) . وقال سيبويه في المعنى نفسه : (( وقالوا : لبث لبثاً فجعلوه بمنزلة (عمل عملاً) وهو لأبث يدل على أنه من هذا الباب )) (29) .

وعلى الرغم من أن سيبويه لم يستعمل هذه التسميات الاصطلاحية لهذين المشتقين ، وإنما أطلق عليهما لفظ الاسم مميزاً إياها عن الفعل والمصدر ، نحو قوله: (( فأما فَعَلَ يفعل ومصدره ف ( قتل يقتل قتلاً ، والاسم : قاتل )) (30) . وقوله : ((وقد يجيء الاسم ((فعيلاً)) نحو : (مرض يمرض مرضاً) وهو (مريض) )) (31) . فإنه كان يدرك الفرق الدلالي بينهما ، ويبدو أنه لم يعد الصيغة الصرفية ، ولا الحدث والثبوت العلامة الفارقة بين هذين المشتقين فصيغة ( فاعل ) عنده دالة على اسم الفاعل ، إذا كان الفعل من الأفعال التي تدل على القيام بعمل ما ، وهو مدخل في باب الأعمال التي تسمع وترى ، ومعانيها واقعة في غير فاعلها - كما ذكر سابقاً - وهو لا ينكر ورود صيغة ( فاعل ) دالة على الصفة المشبهة ، على الرغم من استغرابه من مجيئها من ( فَعَلَ ) اللازم ويستشف ذلك من قوله : (( ونَقَّه ينقه نقهاً ، وهو نقيه ... وسمعناهم يقولون ( ناقه ) )) (32) .

ولكنه لم يستغرب مجيء الصفة المشبهة من ( فَعَلَ ) اللازم على ( فاعل ) ، إذ قال : (( وقالوا نضر وجهه ينضُر ، فبنوه على ( فَعَلَ يفعل ) مثل خرج يخرج ؛ لأن هذا فعلٌ لا يتعداك إلى غيرك ، وقالوا (ناضر) كما قالوا نضر ، وقالوا (نضير) كما قالوا (وسيم) فبنوه بناء ما هو نحوه في المعنى )) (33) .

ويمكن القول إن صيغة الاسم عند سيبويه - اسم الفاعل والصفة المشبهة، عندنا - تتوقف على أساسين هما : معنى الفعل ، وصيغته ، قال : (( وقالوا خشيته خشية وهو خاش كما قالوا : رحم وهو راحم ، فلم يجيئوا باللفظ كلفظ ما معناه كمعناه ، ولكن جاؤوا بالمصدر والاسم على ما بناء فعله كبناء فعله )) (34) . وقال في مكان آخر : (( وقد جاء على ( فعل يفعل ) وهو ( فعل ) أشياء تقاربت



معانيها ، لأن جملتها هيح ، وذلك قولهم : أرح يأرج أرحاً وهو أرح ، وإنما أراد تحرك الريح وسطوعها )) (35) .

وبناءً على ذلك يمكن القول إن الصيغة الصرفية لا يمكن أن تكون العلامة الفارقة بين الصفة المشبهة وبين اسم الفاعل ، ولا دلالة الحدوث والثبوت التي لم يذكرها سيبويه ولم يشر إليها ، وقد اعتمد عليها النحويون بعده ، وعدّوها أهم مميّز بين هذين المشتقين . ولذلك ينبغي أن تكون نوع العلاقة الإسنادية بين الفعل وفاعله هي أهم ما يميّز اسم الفاعل عن الصفة المشبهة . فإذا كانت علاقة إحداث وفاعلية ، أي أن الفاعل هو الذي أحدث الفعل على وجه الحقيقة ، فإن الاسم المشتق من ذلك الفعل هو اسم فاعل ، وإذا كانت العلاقة علاقة اتصاف ، ولم يكن للفاعل أي أثر في إحداث الفعل ، بل يكون مفعولاً في المعنى ، فإن الاسم المشتق من ذلك الفعل يكون صفة مشبهة .

وهذا يعني أن التعريف الدقيق للفاعل بأنه اسم مرفوع يدل على من قام بالفعل ، أو اتصف به ، ينبغي أن يكون الأساس لهذا التفريق . فالفعل الذي يحتاج إلى فاعل يقوم به ويحدثه هو يكون الاسم منه اسم فاعل . والفعل الذي يحتاج إلى مسند يتصف به ، وليس له أي أثر في إحداثه يكون الاسم منه صفة مشبهة مهما كانت صيغته .

وأرى أن في تسمية هذين المشتقين دلالة على معنييهما ، فاسم الفاعل يدل على أن مسماه قام بعمل ما أي فعل فعلاً وأحدث حدثاً فهو فاعل . ويؤكد هذا قول سيبويه: (( ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك : يئست ياساً ويأساً، وسئمت سأمأ وسأمة ، وزهدت زهداً وزهادة ، وإنما جملة هذا لترك الشيء ، وجاءت الأسماء على ( فاعل ) لأنها جعلت من باب شربت وركبت )) (36) .

أما الصفة المشبهة فهي تدل على أن مسماها لم يقم بأي عمل ، وليس له أثر في إحداث الحدث الذي اتصف به ، فهو متصف به وحسب . وسميت صفة

لذلك ، وشبهت باسم الفاعل لأنها محتاجة إلى مرفوع ، ولكنها قصرت عنه فلم تحتج إلى مفعول .ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة الآتية :-

لو أسندنا الأفعال : ( قام ، ذهب ، سار ، عاد ) إلى زيد - لرأينا أن زيدا قد قام بعمل ما وفعل فعلاً على سبيل الحقيقة ، فهو الذي أحدث أحداث تلك الأفعال ، وهذا يعني أن ( قائم ، وذاهب ، وسائر ، وعائد ) أسماء فاعلين . ولو أسندنا الأفعال : ( فرح ، غضب ، تعب ، جاع ، مات ) إلى عمرو . لعرفنا أن عمراً لم يحدث هذه الأحداث هو على سبيل الفعل ، بل هو متصف بها . فالذي أحدث الفرح - مثلاً - في عمرو قد يكون خبيراً ساراً وصله ، أو نجاحه الذي حققه . وكذلك سائر الأفعال التي على هذا النحو . ويتضح ذلك أكثر من خلال المثال الآتي : انكسر الزجاج . فالزجاج فاعل ، وهو لم يكسر نفسه فليس له علاقة بإحداث الحدث ( الكسر ) وذلك ينبغي أن يكون الاسم المشتق من هذا الفعل ( مُنكسر ) صفة مشبهة ، ولا يمكن عده اسم فاعل بأي حال من الأحوال .

وهذا يعني أنه لا يمكن التفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من خلال صيغة الفعل ودلالته فقط ، بل لابد من النظر إلى نوع الإسناد . فالفعل ( انطلق ) - مثلاً - يكون الاسم منه ( مُنطلق ) ، فإذا أسند إلى فاعل حقيقي يحدث هذا الانطلاق ، نحو : انطلق الرجل . فهو اسم فاعل . أما إذا أسند إلى فاعل نحوي لم يحدث الانطلاق هو ، نحو : انطلق السهم . فهو صفة مشبهة . وربما كان ذلك ما جعل سيبويه يعمم لفظ الاسم على هذين المشتقين ؛ لأنه لم يوردها مسنده ، على الرغم من أنه قد أورد في بعض الأقوال اسمين للفعل الواحد ، يصلح الأول اسم فاعل والثاني صفة مشبهة ، وذلك نحو قوله : (( وقالوا مال يميل وهو مائل وأميل ، فلم يجيئوا به على ( مال يميل ) ، وإنما وجه ( فعل ) من ( أميل ) : مِيل ))<sup>(37)</sup> .

فيمكن إسناد الفعل ( مال ) إلى فاعل حقيقي يقوم به ويحدثه ، وإلى فاعل مجازي يتصف به من دون أن يحدثه هو . فالأول ، نحو : مال الرجل عن الحق فهو مائل . والثاني ، نحو مال الغصن ، فهو أميل . فلو طبقنا هذه القاعدة على كل

الأفعال اللازمة ؛ لاتضح لنا الفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة ، بكل جلاء .

### الأفعال المتعدية

تدل الأفعال المتعدية على أحداث ، أو أعمال أوقعها فاعلوها بغيرهم ، وهذا يعني أن الأسماء المشتقة من تلك الأفعال تكون بالضرورة أسماء فاعلين ، ولا خلاف بين النحويين في ذلك . إلا أنهم قد وقعوا في بعض الأخطاء عندما عدوا بعض الأسماء المشتقة من بعض تلك الأفعال صفات مشبهة ، من دون الإشارة إلى أي تغيير حصل لتلك الأفعال في الإسناد ، أو في صيغة الفعل . وذلك نحو ( سيد ، رحيم ، عليم )<sup>(38)</sup> فأفعال هذه الأسماء متعدية ، ويأتي منها اسم الفاعل على صيغة ( فاعل ) ( سائد ، راحم ، عالم ) ، فكيف نعدها صفات مشبهة ، وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز اشتقاق الصفة المشبهة من الفعل المتعدي بنفسه أو بحرف الجر مطلقاً . فلماذا لا نعدها صيغ مبالغة لاسم الفاعل ، ولا سيما وهي تضاف إلى مفعولها ، إذ يمكن القول : محمد سيد قومه ، ورحيم المساكين ، وعلیم الفقه . والصفة المشبهة لا تضاف إلا إلى فاعلها ، وليس لها مفعول مطلقاً . واسم الفاعل لا يضاف إلا إلى مفعوله ، ولا يمكن إضافته إلى فاعله مطلقاً . ويمكن عدّ ( رحيم ، وعلیم ) ( فعيل ) بمعنى فاعل ولا يمكن عدّهما صفتين مشبهتين إلا على أساس حصول تحول في معاني وصيغ أفعالهما عند الإسناد - وهو ما سأوضحه لاحقاً - أما سيد فلا يمكن عدّها كذلك .

فالأفعال المتعدية إذاً يمكن أن تصاغ منها صفات مشبهة ، ولكن بشرط حصول تحول في الإسناد ، أو تغيير في صيغة الفعل ، وقد أشار النحويون إلى ذلك . فقد قال سيبويه: (( وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على ( فاعل ) على ( فعيل ) حين لم يريدوا به الفعل شبهوه بـ ( ظريف ) ونحوه ، قالوا : ضريب قداح ، وصریم للصارم والضريب الذي يضرب بالقداح بينهم ))<sup>(39)</sup> ومعنى هذا أنهم إذا لم يريدوا إحداث الفعل حولوا الفعل من التعدي إلى اللزوم فلو قلنا -

مثلاً : حصد الفلاحُ الزرعَ . فالاسم من هذا الفعل يكون ( حاصداً ) . اسم فاعل لأنه هو الذي أحدث الفعل وقام بعمله . ولكن لو أردنا معنى انتهاء الغاية أي أن الزرع قد وصل مرحلة الحصد فإننا نقول : حَصَدَ الزرع ، فلم نرد هنا معنى القيام بالفعل ، ولذلك يكون الاسم من هذا الفعل في هذا الإسناد الذي اقتضى أيضاً تحويل صيغة الفعل من ( فَعَلَ ) إلى ( فَعُلَ ) هو ( حصيداً ) صفة مشبهة .

وقال ابن يعيش : (( واعلم أن قوله (( لاحق بطن )) وإن كان أصله اسم فاعل كضارب وخارج فإنما ذكره في هذا الباب ؛ لأنه أجري مجرى الصفة المشبهة، فقدر بـ ( لاحق بطنه ) كما قُدِّرَ ( حسنُ وجه ) بـ ( حسنُ وجهه ) فالبطن فاعل في المعنى ، كما أن الوجه فاعلٌ في المعنى واسم الفاعل لا يضاف إلى الفاعل ، لا تقول: هذا ضارب زيد ، وزيد فاعل ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه . وليس كذلك الصفة ؛ لأنها نقلت النقل الذي لا يكون في اسم الفاعل )) (40) .

وقد يكون التغيير في صيغة الفعل - تحوله من التعدي إلى اللزوم - لغرض المدح أو الذم أو التعجب ، من الفعل الثلاثي ، ويتم ذلك - طبعاً - بضم عينه مهما كانت حركتها في الأصل (41) يقال : فَهَمَ الرجل المسألة ، فهو فاهم . فإذا أريد مدحه بالفهم ، يقال : فَهَمَ الرجل زيدٌ فهو فهيم ، ففهم صفة مشبهة ؛ لأن الرجل اتصف بالفهم ، ولكنه لم يحدثه هو . على هذا يمكن تفسير ورود ( رحيم ، وعليم ) عند بعض الصرفيين في باب الصفة المشبهة ، إذ يمكن القوا إنهما قد حولا من ( رَحِمَ ، وَعَلِمَ ) إلى ( رَحُمَ ، وَعَلِمَ ) على سبيل المدح ولو ذكروا هذين الفعلين وأمثالهما مسندين لما حصل ذلك الغموض .

وإذا حصل التفريق الصحيح بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة فإن ذلك سيحل الصعوبة الحاصلة في التفريق بين صيغ المبالغة وبين الصفة المشبهة ، ولا سيما إذا اعتمدنا صيغ مبالغة للصفة المشبهة أيضاً . فـ ( فرح ) - مثلاً - صفة مشبهة و ( فرحان ) صيغة مبالغة لها . كما نقول : ( راحم ) اسم فاعل و ( رحمن )

صيغة مبالغة له . وذلك اعتماداً على القول المعروف بأن كل زيادة في المبنى يتحصل عنها زيادة في المعنى .

وخلاصة القول أن التفريق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة على أساس نوع الفعل . من حيث التعدي واللزوم - أو على أساس دلالة الحدوث والتجدد في اسم الفاعل ، ودلالة الثبوت والاستقرار في الصفة المشبهة - كما يقول الصرفيون - يوجد تداخلاً واضطراباً بين هذين المشتقين ، يصعب على الدارس تجاوزه ، حين يحاول التفريق بينهما . فالفعل اللازم قد يصاغ منه اسم فاعل ، أو صفة مشبهة ، وقد يزداد إن كان ثلاثياً مجرداً فيصبح متعدياً ولا يصاغ منه حينئذ إلا اسم فاعل . والفعل المتعدي قد تحول صيغته إلى صيغة تدل على اللزوم ، فلا يشتق منه حينئذ إلا صفة مشبهة - كما هو موضح سابقاً - أما دلالة الحدوث والتجدد في اسم الفاعل فهي وإن كانت مطردة ، فلا يمكن أن تكون العلامة الفارقة بينه وبين الصفة المشبهة ؛ ما دامت مقابلتها في الصفة المشبهة - دلالة الثبوت والاستقرار - غير مطردة ، وقد أقرب بذلك الصرفيون .

ولذلك أرى أن يعتمد التفريق بين هذين المشتقين على قاعدة مطردة تقوم على أساس النظر في نوع العلاقة الإسنادية بين الفعل وفاعله . فإذا كانت علاقة فاعلية ، أي إحداث الحدث ، والقيام به على وجه الحقيقة فإن الاسم المصاغ من ذلك الفعل . سواء أكان لازماً أم متعدياً . يكون اسم فاعل مهما كانت صيغته ، نحو : قام زيدٌ فهو قائم ، وانطلق الرجل ، فهو منطلق ، وجمع الفرس ، فهو جامع . أما إذا كانت العلاقة وصفية ، أي أن الاسم المسند إليه الفعل متصف بحدث ذلك الفعل ، ليس له أي أثر في إحداثه أو في القيام به ، بل يكون مفعولاً في المعنى ، فإن الاسم المشتق من ذلك يكون صفة مشبهة ، مهما كانت صيغته ، نحو : مات الرجل ، فهو مائت أو ميت ، وانكسر الزجاج ، فهو منكسر ، وانطلق السهم ، فهو منطلق ، وطهر قلبه ، فهو طاهر القلب .

وعلى ذلك يجب أن يعرف كل واحد من هذين المشتقين تعريفاً دقيقاً يسهل التعرف عليه ، وتميزه عن الآخر . فاسم الفاعل ، يعرف بأنه : اسم مشتق يدل على الحدث ، ومن أحدثه أو قام به على سبيل الحقيقة . والصفة المشبهة : اسم يدل على الحدث ومن اتصف به ، ولم يكن له أثر في إحداث ذلك الوصف . ويجب الإقرار أيضاً بوجود وصيغ مبالغة للصفة المشبهة ، كما هو الحال في اسم الفاعل ، فإذا كان ( جائع ، وظامئ وسقم ) صفات مشبهة ، فإن ( جوعان ، ظمآن ، وسقيم ) صيغ مبالغة لها .

فلو طبقت هذه القاعدة لسهل التفريق بين هذين المشتقين ؛ لأنها قاعدة مطردة ، تستوعب كل الأفعال اللازمة والمتعدية ، وتراعي التحولات التي قد تحدث في صيغ الأفعال المختلفة ، ولا تقيد بالصيغ الصرفية المختلفة لكل منهما ، وإنما بالدلالة الإسنادية التي يقوم عليها المعنى ويحدد على ضوئه نوع هذا المشتق .

### الهوامش

1. أبو علي الفارسي ، التكملة ، مديرية إدارة الكتب للطباعة والنشر ، ط 1 ، الموصل ، 1981م : 508 .
2. المصدر السابق : 582 .
3. أحمد بن محمد الميداني ، نزهة الطرف في فن الصرف ، دار الأفاق الجديدة ، ط1 ، بيروت ، 2000م : 74 .
4. ابن هشام المصري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، المكتبة العصرية ، بيروت ، دت : 219 / 3 .
5. بدر الدين محمد بن أحمد العيني ، شرح المراح في التعريف ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، 1990م : 118 .
6. ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، دار الكتاب العربي ، ط 4 ، بيروت ، 1999م / 2 / 78 .
7. د. خديجة عبدالرزاق الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، مكتبة النهضة ، بغداد ، 1965م : 266 .
8. ابن يعيش النحوي ، شرح المفصل ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، دت : 124 / 3 .

9. د. شعبان صلاح ، تصريف الأسماء في اللغة العربية ، دار غريب للطباعة ، القاهرة ، 2005م : 49.
10. أحمد الحملاوي ، شذا العرف في فن الصرف ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، دت : 66 .
11. د. عبده الراجحي، التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984م : 79 .
12. هادي نهر ، الصرف الوافي ، دار الأمل ، إربد ، ط 3 ، 2003م : 97 .
13. المصدر السابق : 100 .
14. د. فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية ، وزارة الثقافة والإعلام ، ط1 ، بغداد ، 1981م : 77.
15. ابن الأثير ، المثل السائر ، 1 / 291 نقلاً عن معاني الأبنية .
16. أبو الطيب اللغوي ، الأضداد في كلام العرب ، مطبعة دمشق ، دمشق ، 1963م : 2/565 .
17. د. فخر الدين قباوة ، تصريف الأسماء والأفعال ، مكتبة المعارف ، ط 3 ، لبنان ، 1998م : 152 .
18. عمرو بن عثمان بن قنبر ( سيبويه ) ، الكتاب ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، 1999م : 4 / 146.
19. رضي الدين الاسترآبادي ، شرح الكافية : 2 / 227 . نقلاً عن معاني الأبنية .
20. سورة الأعراف ، آية : 150 .
21. سورة القمر ، آية : 26 .
22. سورة الزمر ، آية : 30 .
23. سورة المؤمنين ، آية : 15 .
24. ابن هشام ، أوضح المسالك : 3 / 219 ( سابق ) .
25. كثير من المحدثين يذكرون ذلك . ينظر معاني الأبنية : 74 وما بعدها ، والتطبيق الصرفي : 79 وما بعدها والصرف : 97 وما بعدها .
26. ابن هشام المصري ، قطر الندى وبل الصدى ، انتشارات لقاء ، ط1 ، غيران ، 1380هـ : 177 .
27. سيبويه ، الكتاب : 4 / 123 .
28. المصدر السابق : 4 / 123 .
29. نفسه : 4 / 125 .
30. نفسه : 4 / 122 .

- .31 نفسه : 4 / 131 .
- .32 نفسه : 4 / 146 .
- .33 نفسه : 4 / 142 .
- .34 نفسه : 4 / 132 .
- .35 نفسه : 4 / 134 .
- .36 نفسه : 4 / 130 .
- .37 نفسه : 4 / 140 .
- .38 أحمد مصطفى المراغي ، تهذيب التوضيح ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2005م : 84 .
- .39 سيبويه ، الكتاب ، 4 / 123 .
- .40 ابن يعيش ، شرح المفصل : 3 / 128 .
- .41 ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : 2 / 93 .

